



أوراق في تنمية القطاع الخاص

المهندس رشيد السراي*: شارك وراقب-خطة عملية لإنجاح مشروع قروض المشاريع الصغيرة**

قروض المشاريع الصغيرة هي مجموعة من القروض تقدم من قبل الجهات الحكومية في الغالب⁽¹⁾، للشباب في الغالب⁽²⁾، لغرض إنشاء مشاريع صغيرة.

يتم اعتماد معايير عديدة لتحديد كون المشروع صغيراً أم كبيراً ومنها حجم التمويل المطلوب وعدد العاملين. وبحسب ما وجدت في إحدى البحوث فإن المعيار في ذلك في العراق هو عدد العاملين والعدد الأقصى تسع اشخاص. وهو عدد قليل خصوصاً مع توسع مفهوم المشاريع الصغيرة ومع الرغبة في توظيف عمالة أكثر خاصة في البلدان التي تعاني من بطالة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ممكن أن يصل عدد العاملين في المشروع الصغير إلى 300 شخص.

طرحت الحكومة العراقية عدة مبادرات لتمويل المشاريع الصغيرة أغلبها بتمويل عراقي وبعضها بتمويل خارجي، وبحسب التتبع البسيط نجد إن هذه القروض لم تأخذ مداها المناسب لا من ناحية الإقبال عليها -وسنتحدث عن أسباب ذلك- ولا من ناحية النتائج المترتبة على الحصول على القرض فعلاً.

فمن ناحية الأقبال نجد إنه -رغم أن الضعف في الإعلام عن هذه القروض وتفصيلاتها وكيفية الحصول عليها واضح- وعلى الرغم من وجود زخم

¹ -توجد مبادرات في الكثير من دول العالم لتقديم قروض أو تمويل فردي أو جماعي للمشاريع الصغيرة ولكن للأسف فإن هذا الأمر شبه معدوم في العراق.

² -ممكن أن يشمل فئات أخرى غير الشباب كما في المشاريع الموجهة للمزارعين مثلاً.



أوراق في تنمية القطاع الخاص

تقديم لا بأس به إلا إن نسبته لا تتناسب مع عدد المحتاجين فعلاً لتلك القروض والراغبين فيها، ويمكن تلخيص أسباب ذلك بما يلي:

1- ضعف الجانب الإعلامي، كما قلنا، إذ تنحصر معرفة مواعيد القروض وتفصيلها في أشخاص محددين أو يكون لهم السبق في التقديم.

2- البيروقراطية والشروط المطلوبة في القروض من موافقات وغيرها، وتعقيد المعاملة والاجراءات وخضوعها لمزاجية الموظفين.

3- الضمانات وعدم واقعيتها، فإن من يمتلك هذه الضمانات لن يكون بحاجة لتلك القروض أصلاً في الغالب!

4- فوائد القروض غير مشجعة.

5- هاجس الحفاظ على المال واضح في التعليمات وآليات المتابعة ونسب مبالغ الإقراض والفوائد والضمانات.

أما من ناحية النتائج المترتب على هذه القروض فيمكن تسجيل التالي:

1- عدم وجود متابعة جدية للمشروع وتنفيذه بعد استلام القرض.

2- عدم وجود خطة مدروسة للمشاريع المراد تنفيذها⁽³⁾، ولذا يكون هناك زخم في مشاريع معينة وعدم إقبال في مشاريع أخرى خصوصاً وأن الثقافة

³ - ربما يستثنى من ذلك قرض مشروع "تمويل" الخاص بالبنك المركزي إذ توجد خطة لاختيار المشاريع مسبقاً موزعة حسب المحافظات ولكنها لا تخلو من الملاحظات ولا يوجد فيها أي خصوصية للمشاريع الريادية بل إنها تمنع ذلك تقريباً بحكم تسميتها لمواضيع مشاريع محددة لكل محافظة.



أوراق في تنمية القطاع الخاص

السائدة في مجتمعنا هي للعمل في مشاريع مجربة سابقاً وتجنب المشاريع الجديدة غير المعروفة⁽⁴⁾.

3- عدم وجود تدريب مناسب على تنفيذ المشاريع وإدارتها⁽⁵⁾ بما يقود لنجاح تلك المشاريع.

4- لا يوجد تركيز على موضوع تشغيل الأيدي العاملة.

هذا باختصار ما أردنا تسجيله من ملاحظات كمقدمة لما سنقترحه من آلية إقراض ومتابعة مناسبة. واعتماداً على هذه الملاحظات نستنتج التالي:

1- استفادة عدد قليل من هذه القروض وتراكم الأموال في البنوك دون الاستفادة منها.

2- أكثر المشاريع التي تم إنشاؤها بهذه القروض هي مشاريع غير منتجة بل بعضها وهمي والمنتج منها تقليدي لا يقدم خدمة اقتصادية واضحة.

3- عدم تأثير توزيع هذه القروض على معالجة مشكلة البطالة بشكل واضح وحتى بشكل بسيط.

آلية المشاركة والمراقبة المقترحة:

المقترح الذي نقدمه لمعالجة ذلك سيضمن التالي:

1- معالجة المشاكل المذكورة.

2- تحريك عجلة الاقتصاد بشكل أفضل.

4 - في حين إن المشاريع الريادية هي المعول عليها في تطوير الاقتصاد أكثر.

5 - ما عدا بعض خطط التدريب التي تقوم بها وزارة العمل وهي بسيطة وغير كافية ولا تشمل الجميع.



أوراق في تنمية القطاع الخاص

- 3- توفير فرص عمل كبيرة.
- 4- فوائد مالية أكبر للموازنة الاتحادية.
- 5- نشوء مشاريع ريادية.
- 6- استثمار الطاقات الشبابية بشكل أفضل وتشجيع المبادرة لديهم.
- 7- إمكانية نشوء مشاريع كبيرة من خلال هذه القروض بشكل غير مباشر. وفوائد أخرى ستنتج من خلال شرح الآلية.

شرح الآلية المقترحة:

1- يتم تقسيم القروض⁽⁶⁾ إلى عدة أصناف:

- أ- صنف لمشاريع صغيرة مقترحة من قبل الجهة المانحة للقرض بحسب رؤيتها لاقتصاد البلد والمحافظة.
- ب- صنف لمشاريع ريادية تقترح من قبل طالب القرض.
- ج- صنف المشاريع الكبيرة الناتجة من الدمج بين الطلبات أو المشاريع.

2- يتم الإعلان عن الاجراءات والتفاصيل والمبالغ من خلال وسائل الإعلام كافة ويكون التقديم مفتوحاً وإلكترونياً -عبر المواقع وعبر تطبيق في الهواتف الذكية أيضاً- حتى يعطي فرصة للجميع بالتنافس والتنسيق وتهيئة الأفكار.

3- تكون إجراءات التقديم الأولي بسيطة ولا تتطلب أي تعقيد ولا يشترط فيها إلا كون الشخص عراقياً وراغباً في تنفيذ المشروع، وتعطى أولوية للعاطلين عن العمل والشباب.

⁶ -الصحيح مبالغ الشراكة.



أوراق في تنمية القطاع الخاص

4- لا تكون هناك أي ضمانات ولا أي فوائد في هذه القروض، وتكون الحكومة جهة شريكة بدلاً من أن تكون جهة مقرضة ونسبة 49% من الأرباح أو أقل.

5- تعين الحكومة لكل مشروع رقيباً من العاطلين عن العمل والمدربين لأداء هذه المهمة ويكون له راتباً حكومياً شهرياً من جهة ونسبة 1% من الأرباح من جهة أخرى حتى يكون حريصاً على الرقابة بما يناسب إنجاز المشروع.

يقدم هذه الرقيب تقريره الشهري عن المشروع وعلى ضوء التقرير والزيارات المفاجئة والأرباح يتم تقييم نجاح المشروع من فشله.

6- المشاريع الريادية يكون فيها مستوى عالٍ من التسهيلات والقبول بمستوى معين من المخاطرة المالية، من خلال تقديم المشورة والرعاية الخاصة لها من قبل خبراء متخصصين في حاضنات الاعمال (Startup of small business).

7- القبول بدمج أفكار مشاريع صغيرة مع بعضها قبل العمل أو بعده لتكون مشاريع أكبر وإذا كان قبل العمل فتخصص لها الأموال من الصنف المخصص للمشاريع الكبيرة الناتجة عن دمج أفكار أو مشاريع صغيرة.

8- اشتراط حد معين لتشغيل الأيدي العاملة في المشروع بحسب طبيعته ولا بأس باعتماد عدد 9 اشخاص كحد أدنى وليس أعلى لضمان توظيف أكبر عدد ممكن دون التأثير بشكل كبير على الربحية.

9- ممكن إقامة مؤسسة حكومية خاصة لإدارة هذه الفكرة كشركة أو صندوق أو غير ذلك.

10- يمكن دخول الحكومة في شراكات مع القطاع الخاص والأفراد في تمويل هذه المشاريع وهذا يساعد في جذب رأس المال المتراكم لدى



أوراق في تنمية القطاع الخاص

المواطنين باعتبار أن هذه الشراكة ستحقق ربحاً أكبر لهم من نسبة الفائدة في المصارف وباعتبار كونها بأسلوب المراجعة المقبول شرعاً وتجاهل الهاجس الشرعي لدى المواطنين في خزن أموالهم في المصارف تجاهل في غير محله.

11-ممكن أن تكون عملية التمويل هذه قائمة في تحريك اقتصاد البلد باتجاهات استثمارية معينة ونشوء طبقة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة لاحقاً على إنشاء مشاريع ريادية كبيرة.

12-ممكن إدخال اصحاب الأراضي والأموال كمساهمين في المشاريع بنسب يتفق عليها وذلك في المشاريع التي تتطلب أراضي.

13- ستكون هذه القروض قوة محرك قوية لتطوير إمكانيات الأشخاص في المهارات وإدارة المشاريع عبر الحصول على الدورات المناسبة لذلك والتي من الممكن أن يتم إطلاقها من قبل نفس الجهة أو بالتعاون مع جهات أخرى كالجامعات وغيرها، وأن يكون حصول طالب الشراكة على دورة من هذا القبيل شرطاً مهماً أو أولوية مع مراعاة تقليل الشروط في المشاريع الريادية لأن المهم فيها كون الفكرة ريادية.

14-يكون جميع العاملين في المشروع بما فيهم طالب الشراكة⁽⁷⁾، خاضعين لضوابط قانون الضمان الاجتماعي.

15-في حال تعثر المشروع أو فشله لأي سبب كان يتحمل طالب الشراكة نسبة محددة من الخسائر بحسب نسبته وهذا يقلل من مخاطر الفشل على الطرفين.

⁷ -ممكن أن يكون طالب الشراكة أكثر من شخص.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في تنمية القطاع الخاص

وفقاً لما سبق نتوقع أن تكون هذه الاجراءات كفيلة بتحريك الاقتصاد العراقي وتفعيل المشاريع الريادية والاستفادة من الطاقات إلى أعلى حد ممكن وتقليل نسبة البطالة وتدريب عدد كبير من الاشخاص على مهارات مختلفة وتوجيه الشباب بعيداً عن التطرف وإنقاذهم من المشاكل النفسية والاجتماعية مع تحقيق فوائد اقتصادية أكبر من فوائد القروض الحالية للأطراف كافة.

(*) رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس محافظة ذي قار

(**) قدمت هذه الورقة لرئاسة الوزراء العراقية بتاريخ 2017/11/7

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 5 آب/اغسطس 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>